



الزياني يثمن مبادرة ملك البحرين بالدعوة إلى الحوار الوطني

تحقيقاً لطموحات وتطلعات شعوبها، وثمن الدكتور عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي مبادرات الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى ومساعي جللته الرامية إلى تعزيز الاستقرار والسلم المجتمعي والشفافية والتعامل مع الأحداث بشجاعة وتصميم من خلال دعوة جللته للحوار وتشكيل لجنة تقصي الحقائق وهي حكمة سياسية متأنسة في شخص جلالة الملك المفدى. كما نقل الأمين العام ثناء الدول الخليجية على أهداف ومضمون و نتائج الجولة الأخيرة التي قام بها في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية وتقدير المسؤولين لجهود سموه الحثيثة لإستتباب الأمن ولدعم مبادئ العدالة والكرامة وإعطاء الصورة الحقيقية للعالم والسير نحو تحقيق المزيد من النتائج التنموية. حضر المقابلة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية والشيخ أحمد بن خليفة آل خليفة مستشار ولي عهد البحرين.

القائمة / مناجات :
قال الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد البحرين إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو كياننا الذي يجمعنا ويقوي من وحدتنا وهويتنا ومكانتنا الجغرافية ، مؤكداً على أن هذا الكيان الخليجي الواحد قد نجح باقتدار في حماية مكتسباتنا وصون أمننا وأماننا خلال ما مرت به المملكة من أحداث مؤسفة خلال الفترة الماضية متمناً كل الإجراءات التي أمر جلالة الملك باتخاذها لتحقيق التوافق الوطني . جاء ذلك خلال لقائه بقصر الرفاع الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي . وأثنى ولي العهد على الموقف المشرف للأشقاء في الدول الخليجية وهوما يجسد معنى التلاحم والترابط بين الدول الخليجية وما يجمعها من مصير ومستقبل واحد ، مقدراً دور وجهود الدكتور الزياني فيما يتعلق بالجوانب التنسيقية والتنظيمية بين الدول الأعضاء وتفعيل كل ما من شأنه أن يصب في المصلحة الخليجية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والتنموية



السوق المشتركة تسهم في نمو الاستثمارات الخليجية (80%) خلال (3) أعوام

بكل حرية داخل الدول الأعضاء، وما زال الاتحاد يتطلب المزيد من العمل لتنظيم جميع جوانب نشاطه، وقد نتج عن تأسيسه حتى الآن زيادة في التبادل التجاري الخليجي الداخلي بنسبة تزيد على 20 في المائة من النمو السنوي، وهذا أكثر بكثير مما كان يُطمح إليه. ومعلوم أن السوق الخليجية المشتركة أسهمت منذ تطبيقها في تعميق مفهوم المواطنة الاقتصادية، والتي دخلت حالياً مرحلة المتابعة والتقييم بعد أن تجاوزت دول المجلس مرحلة الإعداد والإعلان عنها وبدأ التنفيذ الفعلي لها. وتتم مرحلة تنفيذ السوق داخل كل دولة من الدول الأعضاء حسب إجراءاتها الدستورية والقانونية، وتقوم بالتنفيذ الأجهزة الحكومية المختلفة المختصة بجالات السوق العشرة وهي: التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، ممارسة المهن والحرف، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تملك العقار، تنقل الرساميل، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.



الكويت / مناجات :
أسهمت السوق الخليجية المشتركة منذ تطبيقها مطلع 2008 فعليا في تعميق مفهوم المواطنة الاقتصادية من خلال صدور عدة قرارات استفادت منها شرائح عريضة وعديدة من المجتمع الخليجي، إلى جانب تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص ومعاملة الشركات والاستثمارات الخليجية معاملة الشركات والاستثمارات الوطنية في مسعى لتحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي في المنطقة، ما يسهم في اكتمال عقد إيجاد منظومة تشريعية متكاملة تسمح بتوفير مناخ بيئة استثمارية تنافسية محفزة لتشجيع قيام المشاريع المشتركة.

وأكد الدكتور عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، أن السوق المشتركة أسفرت عن معدل نمو بلغ ما يزيد على 80 في المائة في الاستثمارات الخليجية في فترة قدرها ثلاث أعوام فقط. ولفت إلى أن دول المجلس حققت العديد من الإنجازات في مختلف المجالات الاقتصادية خلال مسيرة العمل المشترك، موضحا أن قيام السوق الخليجية المشتركة عام 2008 يعد من الإنجازات الكبيرة، مشيراً في هذا الصدد إلى أن

الدول الأعضاء تسعى إلى الوصول إلى «المواطنة الاقتصادية الخليجية» والتي تمكن المواطنين من التنقل والعمل والاستثمار والحصول على التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية في أي من تلك الدول، حالهم كحال مواطني تلك الدول. وأضاف في مداخلته أمام مؤتمر أبحاث الخليج الذي نظمه مركز الخليج للأبحاث في جامعة كامبرج أخيراً، أن مجلس التعاون أسس عام 2003 اتحاداً جمركياً للسماح بالتنقل

أضواء

قناة (الجزيرة) تمارس الوصاية على الأمة العربية!



د/ حسناء عبد العزيز القنيري

تابعنا على مدى الأيام الماضية ما يحدث في مصر، وبيدائي ذي بدء لابد من الإشارة إلى أن ذلك شأن مصري خاص لا يجوز لأحد أياً كان أن يتدخل فيه، مدفوعاً بحسابات وأهداف وانتعاشات معينة لسبب الزيت على النار. وبغض النظر عن مطالبات الشباب والشرفاء كحق مشروع، فإن من غير المقبول القفز على حركة الشباب لمآرب خاصة لم تعد خافية على أحد. لذا فما يحدث في

مصر مريع بكل المقاييس؛ لأن الحركة السلمية التي قام بها الشباب حرفت عن مسارها بسبب دخول فئات أخرى تعمل على نشر الفوضى الخلاقة في منطلقتنا، وتؤسس لمشروع الولي الفقيه الذي لو تحقق سقوط مصر، وهي دولة محورية كبرى في المنطقة، فإنه سيغني بسقوطها أكبر الثمار! بدليل استتجال وزير الداخلية الإيراني النتائج بإعلانه أن ميجري في مصر ولادة شرق أوسط إسلامي جديد! وخطة خامني بعد صلاة الجمعة الماضية التي ألقاها باللغة العربية ليتلقاها العرب مباشرة، معلناً ابتهاجه ومحرصاً على استمرار الثورة، كيف لمن يضطهد المسلمين أن يظهر منافحاً عن الإسلام، ومتحدثاً باسمه؟ لا شك في أن قوى كثيرة في المنطقة من دول وتنظيمات وأحزاب وشخصيات متطرفة يمينا ويسارا تشارك الولي الفقيه تلك الأهمية.

وهي مازالت حتى اللحظة تقول عن إرهاب القاعدة (ما يعرف بالارهاب) فمع كل ما فعلته القاعدة لا تريد قناة الجزيرة الاعتراف بإرهابهم حتى صارت قاعدة أكثر من القاعدةيين. ويرى مراقبون في الشائين الإعلامي والسياسي أن الهدف من قناة (الجزيرة) ليس تجارياً رغم سعة انتشارها، وتعدد قنواتها كونه لا يقنع القائمين عليها المال أو السلطان، بل الهدف منها توجيه المواطن العربي وجهة هناك من وضع خطوطها ومضامينها، كونها أداة بيد صانعي القرار الدولي! كما لاحظنا محلولون أن «الجزيرة» باتت أكثر من أي وقت مضى لا يهدف أساسياً في تحريك الشارع، الذي أسقط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والذي يهز الوضع الآن في مصر، ولكن وسط جدل حول أجندتها السياسية المقترضة؛ كانت قناة الجزيرة وما زالت في هذه الأحداث وغيرها كبيرة القنوات التي عملتهم السحر: إذ تجارياً في أسلوبها معظم القنوات التابعة للأحزاب والجماعات المتطرفة مثل بعض القنوات اللبنانية والإيرانية في المنطقة.

إن ما تفعله قناة الجزيرة التي يهيم على إدارتها خليط من الإخوان والبعثيين لايمكّن فصله عن أجندة الإخوان المسلمين المدمرة، ولعلنا نذكر كيف وقتت القناة نشر الوثائق الفلسطينية بالمشاركة مع إسرائيل للضغط على الرئيس الفلسطيني لإخراجه من الساحة الفلسطينية، فهل كان ذلك التوقيت مصادفة؟ ولا عجب في ذلك فمدبر القناة من كبار القياديين السياسيين لحركة (حماس) وكان رئيس مكتبها السياسي في جوهانسبرغ ومراسلا للقناة قبل تعيينه مديراً لها!

وهامهم الإخوان باستغلالهم الأحداث وبقائهم في ميدان التحرير، يكررون المشهد اللبناني الذي أعده وأخرجه حزب اللات حين احتل قلب بيروت. ويبدت مظاهر «أسلمة الاحتجاجات» واضحة في القناة، إذ قامت بإظهار قادة إخوانيين يسكرون حشوداً هائلة من الشباب من مناطق عشوائية حول القاهرة، والودن والمناطق القريبة منها، كما أجرت لقاءات هاتفية مكثفة معهم ومع أنصارهم، ووصل الأمر إلى حد إذاعة الداعية يوسف القرضاوي، وهو رمز إخواني، بينما ساهم نصرة المرابطين من الشباب في شتى أنحاء مصر لإطاحة النظام، كما حثهم على المشاركة في المسيرة الميمنية للضغط على الرئيس المصري، واعتبر «النزول إلى الشارع وخصوصاً يوم الجمعة للمشاركة في الاحتجاجات واجب شرعي على كل قادر على الوصول إلى أماكن التجمع، وليس له عذر يمنعه»؛ ولا أدري ما الصفة التي تقدم بها عندما وجه ذلك النداء، هل بصفته المصرية؟ أم القطرية باعتباره صار مواطناً قفرياً؟ أم بصفته رئيساً للاتحاد العالمي للعلماء المسلمين؟ وهل كانت هذه وجهة نظر كل علماء الإسلام الذين يرأسهم؟

ولا يفوت القناة أن تحشد من يشاركونها أجندتها من إخوان مسلمين وحمساويين وإيرانيين وجمع كبير من يمينيين ويساريين، خلطة عجيبة لا يقوى على جمعها سوى بريق المال. ومما يلفت النظر أن بعض الإعلام اللبناني والعربي الذي هزل لثورة الشعب التونسي وأيد انتفاضة الشعب المصري هو نفسه الذي أدان انتفاضة الشعب الإيراني واعتبر قيادات المعارضة الإيرانية والمتظاهرين عملاء للمخابرات الأمريكية والموساد الإسرائيلي، كما استنكر غضب الشارع اللبناني في 25 يناير، من الانقلاب السياسي الذي نفذته حزب الله وعملاء الخارج، واعتبرها تحركات عنصرية ومذهبية.

أخيراً فمنذ بدء الأزمة كان موقف بلادنا واضحاً وقد أعلنه الملك عبدالله، مع تأكيده على احترام ما يخلته الشعب المصري، وهو موقف عاقل ومسؤول، وهو الموقف الذي التزمت به كل وسائل الإعلام العاملة في الداخل.

ما فئت تلك القناة المشبوهة منذ افتتاحها ترعى الحركات الباطنية في العالم العربي، وتسهر على الأجنحة الإيرانية وطفلة المدلل حسم حزب اللات، الذي ظلت تنفخ فيه حتى سوتته للعرب والمسلمين بطلا قومياً أين منه خالد بن الوليد أو سعد بن أبي وقاص! تلك القناة التي تصمت عن انتهاك حقوق السنة في إيران مح عدم السماح لهم بإقامة مسجد واحد لهم، كما تجند القناة كل طاقاتها لحشد زبائنها ضد أي حدث على صغر في الدول العربية المستهدفة منها ومن القائمين عليها تنفيذ مخططاتها المدمرة. وهناك كثير من الأدلة التي لا يتسع المجال لذكرها، تؤكد أن هذه القناة تعمل بدأب منتقع النظر على تدمير عقول الجيل العربي؛ بتشكيكهم في أنفسهم ومحتجعاتهم، وتحويلهم إلى عوغاء وظواهر صوتية أعداء يضرب بعضهم رقاب بعض؛ خدمة لإيران وإسرائيل وكل الحركات المتطرفة من إخوان وقاعدة.

لقد راغني إلى حد كبير موقف القناة في تناول الحدث المصري، فقد بادرت إلى إشعال الفتنة باستغلال خروج بعض شباب الإنترنت للاحتجاج السلمية على السلطة، فدعت إلى مظاهرة مليونية يوم الأحد، وكانت تدعي عبر مصادرها أن هناك مجموعات زحفت إلى القصر الجمهوري، فقد جعلت نفسها طرفاً في المشكلة لا وسيلة إعلامية يجب أن تنقد على الحياض، لتنفذ الصوت، والصوت الآخر كما ظلت دوما تدعي! ولذا استمرت في إشعال نار الفتنة في الداخل المصري بالتجيش والتحريض وبث الأكاذيب، بدليل إصرارها على نشر صور قديمة ليستمز تجيش الشارع بأن المعارك مستمرة والمتظاهرين باقون، في حين كانت القنوات الأخرى تبت صوراً جديدة على مدار الساعة، وكانت تتحاور مع طرف واحد من أطراف الأزمة، وتعمق على الالفة المعتدلة التي تنادي بالهدنة وتدعو إلى الحوار والنقطة بما تنادي به القيادات المصرية، من الاحتكام إلى صوت العقل على أسس دستورية وتشريعية، كما يثبون صوراً مزورة من مناطق يدعون أنها من الأقاليم في حين يكتب مراسلو قنوات أخرى ليست مصرية ادعاءات الجزيرة! والمثير للعجب أنهم يعطون الفرصة لبعض المحسنيين ليلفظ بالفاظ بذينة فلا يسكتونه، مما يؤكد أن معظم المتصلين قد اتفق معهم على ما يجب أن يقولوه. أما المذيعون والمذيعات فينكلمون بفوقية عالية وغرور متناه، وبغالطون ويفرضون رواهم ويتحدثون بحد من الذين يأتسون إن لديهم وجهة نظر مخالفة، فلا يجعلونهم يكلمون ما يريدون، أما مقاطعة أو فصلاً للفظ! وانتعاشات هؤلاء المذيعين معروفة للجمع، ومعظمهم ينتمون لثلاث أو أربع دول عربية فقط، سيسيطرون سيطرة تامة على الحدث.

فلماذا تفعل قناة (الجزيرة) ما تفعل؟ ولحساب من تفعل ذلك؟ وهو جهد وعمل يتجاوزان كثيراً إمكانات وسيلة إعلامية (ليس مادياً) بل سياسياً وإيديولوجياً وتخطيطياً، يقينا أنه لا يوجد عاقل في منطقتنا الملهته هذه الأيام يسره ما يحصل في مصر من فوضى وتدمير، وهناك من يريد أن يجعل مصر الثور الأبيض الذي يشكل التهامه مقدمة لانتهاج الآخرين، لنكر ما الذي تفعل إليه (الجزيرة) من توليها إلى غرفة عمليات للاقتراض على هدف مصر ومقدراتها ووجودها دولة محورية إلى جانب بلادنا؛ لإقامة التوازن الذي يحول دون مظالم إيران للسيطرة على المنطقة؟! ثم هل تستطيع قناة (الجزيرة) أن تتفعل ما تفعل لولا دعم أمريكا وإسرائيل؟ وما هي مصلحة أولئك جميعاً في إسقاط حكم الرئيس المصري؟ وهل يمكن فصله عما يحدث في فلسطين؟ وإلى أي حد يتفق مع تسليم جميعنا نعرف أن ما تدعيه قناة الجزيرة من احترام الصوت والصوت الآخر والمهنية الإعلامية محض افتراء، بدليل أنها تغضض عينها عما حدث في إيران فلم تنقل مظاهراتها احتجوا على تزوير الانتخابات، وكانت تسميهم مشاغبيين،

(4.77) مليار درهم حجم التبادل التجاري بين الإمارات وتركيا في الربع الأول



من الأزمة المالية العالمية. كما شهد الربع الأول من العام 2011 وحده أكثر من 3 مليارات دولار أميركي قيمة للتبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج العربي. وتعد دولة الإمارات وفقاً للبيانات التجارية الشريك التجاري الأكبر لتركيا بين دول الخليج العربي بحصة تقارب 42% من التبادل التجاري الإجمالي بين تركيا ودول الخليج العربي، وبلغ إجمالي التبادل التجاري بين تركيا ودولة الإمارات 4 مليارات دولار أميركي في العام 2010.

90% من مستلزماتها الغذائية. كما تمتلك تركيا القدرة على المساهمة بتلبية هذه الاحتياجات، نظراً لكونها تنتج بشكل مستمر فائضاً يزيد على استهلاكها المحلي من الأغذية، وعليه، فإن قطاع الأغذية والزراعة التركي يلعب دوراً مهماً يتكامل بالشكل الأمثل مع الأمن الغذائي للمنطقة.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج العربي أكثر من 10 مليارات دولار، وذلك في ظل تحسن مؤشرات التعافي

ابوظبي / مناجات :
بلغ الحجم الإجمالي للتبادل التجاري بين الإمارات وتركيا خلال الربع الأول من العام 2011 1,3 مليار دولار (4,77 مليار درهم)، بزيادة نسبتها 50% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2010، وذلك وفقاً لأحدث التقارير التجارية الصادرة عن غرفة تجارة اسطنبول. وتوسعي غرفة تجارة اسطنبول إلى رفع قيمة التبادل التجاري بين ابوظبي واسطنبول في مجال الأغذية بنسبة 20%، بحسب الدكتور مرات بالسنتاس، رئيس المجلس التنفيذي لغرفة تجارة اسطنبول، الذي بين أن قيمة قيمة تجارة الأغذية اللبنانية بين البلدين تصل إلى 250 مليون دولار (917 مليون درهم) بحلول العام 2015.

وأشارت البيانات التجارية إلى أن قيمة صادرات الأغذية من تركيا إلى دولة الإمارات خلال هذه الفترة قد بلغت 32 مليون دولار، كما وصل الحجم الإجمالي لصادرات الأغذية في العام 2010 إلى 103 ملايين دولار. وعملت غرفة تجارة اسطنبول على مضاعفة حجم الحجاج الوطني التركي في معرض سيال الشرق الأوسط للأغذية 2011، حيث سيضم الجناح أكثر من 40 عارضاً بهدف تطوير قنوات جديدة للتعاون مع دولة الإمارات. وتقديراً للمساهمة التركية المهمة في الفعالية البارزة المختصة بالأغذية على مستوى المنطقة، فقد وقع اختيار كل من (توريت ميديا)، «الجهة المنظمة، وجهاز ابوظبي للرقابة الغذائية، الشريك الاستراتيجي، على تركيا لتكون ضيف الشرف على فعاليات دورة العام 2011 من المعرض.

وقال الدكتور مرات بالسنتاس "تمتعت هذه المنطقة بكامل المؤهلات التي تتيح لها تعزيز روابط الأعمال والتبادل التجاري مع قطاع الأغذية على الصعيد العالمي، حيث أنها تستورد

مجلس التعاون الخليجي يؤكد استمرار تطبيق بنود الاتحاد الجمركي

على بعض المتطلبات ذات الصلة بانتقال السلع بين دول المجلس. ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون عبدالله بن جمعة الشبلي في بيان صحفي تأجيل التطبيق الكامل لبنود الاتحاد الجمركي أو أن تكون هناك عقبات تواجه استكمال الاتحاد الجمركي، مؤكداً في الوقت ذاته أن أي عمل اقتصادي جماعي من المفترض أن يسير بخطى ثابتة ومدرسة.

وقال الشبلي إن التجارة البينية بين دول المجلس والعالم الخارجي حققت نمواً ملحوظاً منذ قيام الاتحاد الجمركي عام 2003م تجاوز 30% سنوياً وتضاعف حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء منذ الفترة التي سبقت قيام الاتحاد الجمركي إلى عام 2010م بنسبة 300%، وأكد أن عام 2011 يشهد تقدماً ملحوظاً في حسم القضايا التي تعيق الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي حيث تم الاتفاق على أهم معالم البرنامج الزمني المطلوب الوصول إليه، ومن بينها إنشاء هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون التي ستباشر عملها في مطلع العام القادم 2012م لتقوم في غضون ثلاث سنوات باستكمال الإجراءات اللازمة لتطبيق ما يتم الاتفاق عليه بشأن التحصيل المشترك وبقية القضايا الأخرى الخاصة بالاتحاد الجمركي.



الكويت / مناجات :
أكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية استكمال دول المجلس لأهم متطلبات الاتحاد الجمركي لتشكيل منطقة جمركية واحدة مع العالم الخارجي، فيما لايزال أمام الدول الأعضاء قضايا للاتفاق

ساهم معنا في إنهاء أزمة البترول عبر مكافحة ظاهرة بيعه في السوق السوداء

أخي المواطن

شركة النفط اليمنية - عدن